تقرير: الرسوم الجمركية الأمريكية على «الفولاذ والألمنيوم» والتهديد بحرب تجارية

الرسوم الجمركية الجديدة تشعل الأجواء العالمية

أوضح تقرير اقتصادي للبنك الوطني أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب أقر رسوما جمركية جديدة على واردات الفولاذ والألمنيوم، فيما سمح لحلفاء أميركا بالتقدم بطلبات استثناء. ويتوقع أن يبدأ تنفيذ الضريبة على واردات الفولاذ البالغة 25% والألمنيوم البالغة 10% في غضون أسبوعين. وبالرغم من احتمال استثناء بعض الدول، يمكن لهذه الرسوم أن تشعل حربا تجارية من الدول غير المستثناة. وبالفعل، هددت مفوضة التجارة الأوروبية، سيسيليا مالمستروم، بالرد خلال 90 يوما ما لم يتم استثناء الاتحاد الأوروبي، في حين دعا المنتجون الصينيون بكين لوضع ضريبة مماثلة على الفحم الأميركي.

وفي حين رحّب منتجو الفولاذ والألمنيوم بالرسوم بشكل واسع، كانت هذه الرسوم موضع انتقاد من مجموعة أوسع من القطاعات الصناعية ومجموعات قطاع الأعمال التي تستخدم الفولاذ. وبحسب دراسة أصدرها مجلس العلاقات الخارجية، فإن ارتفاع أسعار الفولاذ الناتج عن الرسوم قد يؤدي إلى انخفاض نسبته 4% في مبيعات السيارات وخسارة 45.000 وظيفة في قطاع السيارات. وحتى أعضاء في حزب الجمهوريين انتقدوا القرار خوفا من أن يقوّض فوائد الإصلاح الضريبي الذي صدر السنة الماضية. وقال أورين هاتش، الرئيس الجمهوري للجنة المالية في مجلس الشيوخ، إنه "ببساطة، هذا رفع للضريبة على المصنّعين والعمال والمستهلكين الأميركيين."

وفي أنباء أخرى، أصدرت أميركا تقريرا متباينا للوظائف يوم الجمعة، ارتفع فيه نمو الوظائف في فبراير مسجلا أكبر ارتفاع في أكثر من سنة، ولكن تباطؤا في ارتفاع الأجور أشار إلى ارتفاع تدريجي فقط في التضخم من بداية السنة حتى الآن.

وقالت وزارة العمل يوم الجمعة إن الرواتب غير الزراعية قفزت بمقدار 313.000 الشهر الماضي، بدعم من أكبر ارتفاع في وظائف الإنشاءات منذ 2007. وكان ارتفاع الرواتب هو الأكبر منذ يوليو 2016 وبلغ ثلاثة أضعاف عدد الوظائف التي يحتاج أن يخلقها الاقتصاد شهريا ليلحق بالنمو في عدد الموظفين في سن العمل، وهو 100.000.

ولكن معدل دخل الساعة تراجع من 0.3% في يناير إلى 0.1% في فبراير ليصل إلى $26.75، ما نتج عنه خفض الارتفاع في دخل الساعة من سنة لأخرى من 2.8% في يناير إلى 2.6%. ويمكن لتباطؤ نمو الأجور أن يخفض التوقعات بأن مجلس الاحتياط الفدرالي سيزيد رفع أسعار الفائدة من ثلاث مرات إلى أربع مرات هذه السنة.

وفي الإجمال، يستفيد سوق العمل من الطلب المحلي القوي ومن التحسن في النمو العالمي وكذلك من الثقة القوية في قطاع الأعمال بعد خفض إدارة ترامب لضريبة الدخل البالغة 1.5 تريليون دولار والذي بدأ العمل بها في يناير. ولا زال بإمكان تقييد سوق العمل أن يؤدي إلى نمو أسرع في الأجور هذه السنة ويدفع بالتضخم نحو النسبة التي يستهدفها المجلس الفدرالي والبالغة 2%.

وبالنظر إلى الدولار الأميركي الأسبوع الماضي، فقد تمحورت تحركاته حول تطورات الرسوم المقترحة. وقد أدت المخاوف من حرب تجارية ومن عمل الدول الأخرى بالمثل إلى تراجع الدولار أكثر في منتصف الأسبوع قبل أن يعاود الارتفاع بعد أن ذكر الرئيس ترامب احتمال استثناء حلفاء أميركا. ولكن هذا الارتفاع كان قصير الأجل بسبب نمو الأجور المخيّب للآمال الذي أظهر أنه لا زال هناك متسع لنمو التضخم الأميركي. وبدأ الدولار الأسبوع عند 89.834 وانهاء عند 90.093.

وشهد اليورو بعض التقلب الأسبوع الماضي وارتفع يوم الثلاثاء بعد أن كان يظن أن الرسوم الأميركية هي مجرد "عرض سياسي" وبعد تقارير بأن المفوضية الأوروبية تخطط لترد بضريبة على أميركا إذا تمت الموافقة على الرسوم. وارتفع اليورو بعد ذلك مقابل الدولار يوم الخميس بعد أن أزال البنك المركزي الأوروبي التحيّز في التسهيل من بيان سياسته النقدية. ولكن البيانات الحمائية التي أصدرها رئيس البنك، ماريو دراغي، بعد ذلك حول إزالة التحيّز جعلت اليورو ينخفض إلى المستويات السابقة. وبدأ اليورو الأسبوع مقابل الدولار عند 1.2322 وانهاء عند 1.2305.

وقفل الجنيه الإسترليني في استعادة خسائر الأسبوع الماضي بعد أن أخذت مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي منحى صعبا. وإضافة لذلك، فإن بيانات التصنيع المخيبة للآمال يوم الجمعة أشارت إلى أن اقتصاد بريطانيا يبقى في مسار بطيء قبيل خروج بريطانيا من الاتحاد. ولكن الجنيه تمكن من إنهاء الأسبوع مقابل الدولار عند 1.3847 بعد تقرير الوظائف الأميركي المتباين.

تراجع الين الياباني أمام الدولار الأميركي الأسبوع الماضي مع تراجع العزوف عن المخاطر بعد تطورات الأسبوع. وقد وافق الرئيس الأميركي دونالد ترامب على الاجتماع مع رئيس كوريا الشمالية، كيم جونغ أون، لمناقشة نزع السلاح النووي من نظام كوريا الشمالية فيما تعلق التجارب النووية والصاروخية في هذه الأثناء. وبالإضافة لذلك، ولارتياح الأسواق، خفف ترامب أيضا من موقفه بشأن رسوم الفولاذ والألمنيوم باحتمال استثناء المكسيك وكندا وغيرهما من حلفاء أميركا. وأدى الإحساس بالمخاطر إلى ارتفاع الدولار مقابل الين من بداية الأسبوع من 105.68 إلى نهايته عند 106.77.

وفي مجال السلع، بلغت المعادن الصناعية أدنى مستوى لها في عدة أشهر بسبب المخاوف من تصاعد التوترات التجارية بعد أن أعلنت أميركا عن رسوم على واردات الفولاذ والألمنيوم. ومن ناحية أخرى تمكنت أسعار النفط من الارتفاع بسبب ارتفاع الأسهم الأميركية. ولقيت أسعار النفط أيضا دعما بعد عدم التمكن من إعادة فتح حقل النفط الليبي القيل البالغ إنتاجه 70.000 برميل يوميا كما كان مخططا بعد أن أغلقته الميليشيات المحلية في فبراير. وانهى خام برنت الإسنادي الأسبوع عند 65.49.

تعكس وضع الإمارة المالي والاقتصادي المتين والمستقر وثقة المستثمرين بها

حكومة الشارقة تطرح صكوكاً بقيمة مليار دولار

وليد الصايغ

■ تمت عملية طرح الصكوك بنجاح تام وهو ما كنا نثق به

طرحت حكومة الشارقة مؤخراً صكوكاً بقيمة مليار دولار أمريكي، على مدى عشر سنوات، في أكبر صفقة للإمارة بأسواق الدين، وهو أول إصدار لصكوك سيادية تشهدها الأسواق العالمية من منطقة الشرق الأوسط.

وتمت عملية طرح الصكوك بنجاح تام، حيث لاقت إقبالاً كبيراً من المستثمرين، وتجاوزت الطلبات ضعف حجم الصكوك التي طرحتها الإمارة أمام المستثمرين، ما يدل على مكانة الشارقة الاقتصادية والمالية، وثقة المستثمرين بها. ووضع الإمارة الاقتصادي والمالي المستقر والمتين.

وقال وليد الصايغ، مدير عام دائرة المالية المركزية بالشارقة: "لقد تمت عملية طرح الصكوك بنجاح تام، وهو ما كنا نثق به، نظراً لمكانة الشارقة الاقتصادية والمالية ليس على مستوى المنطقة فحسب، بل على المستوى العالمي. فرصيدها الاستثماري كبير في عالم المال والأعمال، ولديها من الموارد المالية المتنوعة والكبيرة ما يجعلها تحتل مكانة مرموقة باعتبارها بيئة استثمارية مثلوقة".

وأكمل الصايغ: "إن طرح مثل هذه الصكوك السيادية في هذا الوقت، خصوصاً أنها أول صكوك سيادية تطرح في العام 2018 بالمنطقة، ومستوى وحجم الإقبال على الصكوك، هو انعكاس لمتانة النظام المالي للامارة وصحة تنوع مصادر دخلها وبنيتها التحتية المتطورة".

وأضاف وليد الصايغ: "هذه أكبر عملية إطلاق وإصدار صكوك لحكومة الشارقة، حيث سبق أن طرحت إصدارين في مرحلتين سابقتين، ما يؤكد على نهج الإمارة في إتمام بالتزاماتها المالية. ومكانة ثقة المؤسسات العالمية بالنظام المالي للامارة، حيث ستذهب العوائد إلى مشاريع البنية التحتية والتطور العمراني والاقتصادي والتنموي في الإمارة، والتي أصبحت واضحة للعيان من قبل الجميع". وتولت ترتيب إصدار الصكوك كل من مصرف الشارقة الإسلامي، وبنك دبي الإسلامي، وبنك إتش. إس. بي. سي، وستاندرد تشارترد.

بهدف تعزيز المنظومة التقنية لاستثمارات رأس المال الجريء في المنطقة

مركز دبي المالي العالمي يوقع مذكرة تفاهم مع شركة «MEVP»

جانب من توقيع الاتفاقية

وقع مركز دبي المالي العالمي، المركز المالي العالمي الرائد في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، مذكرة تفاهم مع شركة Middle East Venture Partners (MEVP)) ، الشركة الرائدة في مجال استثمارات رأس المال الجريء والتي تستثمر في الشركات الناشئة المبتكرة التي لا تزال في مراحل مبكرة من تاسيسها ونموها. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تسهيل تبادل المعلومات حول أحدث التوجهات في القطاع المالي مع التركيز بصورة خاصة على التكنولوجيا المالية.

وقع مذكرة التفاهم كل من عارف أميري، الرئيس التنفيذي لسلطة مركز دبي المالي العالمي؛ ووليد حنا، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة Middle East Venture Partners، إذ يسعى من خلالها الطرفان إلى تعزيز التعاون فيما بينهما للارتقاء بالمنظومة التقنية لاستثمارات رأس المال الجريء في المنطقة، إلى جانب التعاون في إطلاق المبادرات والانظمة المستقبلية لإنشاء بيئة استثمارية جاذبة وتنافسية لقاعدة رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية بالمنطقة. وحضر مراسم توقيع الاتفاقية كل من سعادة عيسى كاظم، محافظ مركز دبي المالي العالمي؛ ومحمد العبّار، رئيس مجلس إدارة شركة Middle East Venture Partners.

وتعليقاً على التعاون المستقبلي بين الجانبين، قال عارف أميري: «تعتبر شركة MEVP Capital شريكاً مهماً لمركز دبي المالي العالمي باعتبارها واحدة من أولى شركات إدارة الأصول الاستثمارية في قطاع رأس المال الجريء التي تحصل على ترخيص من 'سلطة دبي للخدمات المالية'. ومن شأن زيادة التعاون بيننا أن يساهم في حفز النمو والنشاط الاستثماري في قطاع رأس المال الجريء بدبي، ونحن متفائلون بأن مذكرة التفاهم هذه ستوفر لنا منصة لاستكشاف الفرص المناسبة التي تسمح لشركة MEVP بالانضمام إلى صندوق المركز للتكنولوجيا المالية البالغة قيمته 100 مليون دولار أميركي، وذلك عبر الاستفادة من فرص الاستثمارات والإدارة المشتركة».

ومن جانبه، قال وليد حنا: «يلعب مركز دبي المالي العالمي دوراً جوهرياً في دعم نمو قطاع الخدمات المالية واستقطاب الاستثمارات التي تعزز منظومة ريادة الأعمال. وساهمت الزيادة الملحوظة في استثمارات رأس المال الجريء بالشركات الناشئة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات الماضية في دعم المبتكرين الشباب وتمكينهم من تحويل أفكارهم إلى مقترحات عمل مجدية وقابلة للتطبيق. ونحن على ثقة بأن مذكرة التفاهم الموقعة مع مركز دبي المالي العالمي ستوجه التركيز بشكل أكبر على قطاع التكنولوجيا المالية الذي يشهد نموا متسارعا ويمتلك مقومات كبيرة على امتداد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

وتم الإعلان عن صندوق مركز دبي المالي العالمي للتكنولوجيا المالية البالغة قيمته 100 مليون دولار أميركي خلال الدورة الأولى من المنتدى المالي العالمي الذي تظمه المركز في الربع الأخير من العام 2017. ويهدف الصندوق إلى تسريع وتيرة تطور التكنولوجيا المالية من خلال الاستثمار في المشاريع الناشئة منذ تاسيسها وخلال مراحل نموها، وكذلك مساعدة شركات التكنولوجيا المالية في الوصول إلى أسواق منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا. وسيستفيد الصندوق من منظومة التكنولوجيا المالية لمركز دبي المالي العالمي التي توفر تراخيص تجريبية مجزية، وأسعارا منافسة، ومساحات تعاونية داعمة.

«دبي للاستثمار» تساهم بتعزيز الابتكار في التعليم خلال مشاركتها في معرض «إبداعات عربية»

جانب من معرض «إبداعات عربية»

حرصاً منها على تعزيز التزامها إزاء المجتمعات القائمة على المعرفة ومجتمعات المستقبل الذكية، أعلنت دبي للاستثمار، الشركة الرائدة متعددة الأنشطة الاستثمارية، والمدرجة في سوق دبي المالي، عن مشاركتها في المؤتمر والمعرض السنوي "إبداعات عربية" في دبي.

وتعرض دبي للاستثمار في جناحها في المعرض "جامعة مودول دبي"، و"جامعة البلمند" في دبي ومشروع "تلال مردف" الذي تطوره شركة دبي للاستثمار العقاري التابعة والمملوكة بالكامل لدبي للاستثمار. ويستمر المعرض الذي يقام في مركز دبي التجاري العالمي حتى 13 مارس.

وتأتي مشاركة دبي للاستثمار في معرض "إبداعات عربية" من أجل تسليط الضوء على ابتكاراتها في مختلف القطاعات التي تعمل بها، في إطار مساعيها الرامية لتطوير مجتمعات مستدامة.

وخلال الحدث، تعرض جامعة مودول دبي درجاتها العلمية في التعليم العالي لدفعة سبتمبر 2018 لقطاعات الأعمال والسياحة والضيافة والاستدامة والحوكمة العامة وتقنيات الإعلام الجديدة وريادة الأعمال والابتكار والقيادة، بالاعتماد على إرث يزيد عن 110 سنوات من التعليم والبحث في التميز.

وتستند جامعة البلمند في دبي على إرث متواصل على مدى 30 سنة من تاريخ جامعة البلمند في لبنان، وستطلع الزوار والمهتمين على تخصصاتها الجامعية في مجالات العلوم والهندسة، والتي ستكون متاحة في مقرها الجامعي الجديد في مجمع دبي للاستثمار.

أما تلال مردف، فهو مشروع متعدد الاستخدامات للأغراض السكنية والتجارية والتجزئة، ويمتد على مساحة 4 ملايين قدم مربع، وهو المشروع الوحيد المتاح للتملك الحر في منطقة مردف حالياً، ويشتمل على العديد من السمات المتميزة، بما في ذلك 1500 شقة، ضمن مزيج من الوحدات التي تتراوح بين الاستوديوهات والشقق من غرفة واحدة وغرفتين وثلاث غرف، وشقق الدوبلكس، فضلاً عن وجود فندق من فئة أربع نجوم، ومساحات التجزئة، ومستشفى يضم 230 سريراً.

ديون بريطانيا ستبدأ بالتراجع خلال السنة المالية المقبلة

اكد وزير الخزانة البريطاني فيليب هاموند ان الديون العامة للدولة ستبدأ بالتراجع خلال السنة المالية المقبلة بعد أن ظلت تتخذ منحى تصاعديا منذ 17 عاما.

وقال هاموند في مقابلة مع هيئة الاذاعة البريطانية (بي بي سي) ان الاقتصاد البريطاني يتجه الى الخروج من النفق المظلم بعد اعوام من اجراءات التقشف التي اعقبت الازمة المالية العالمية في العقد الماضي.

واوضح ان الحكومة اتخذت خلال السنتين الماليتين اجراءات صارمة لإعادة التوازن المالي والضريبي وخفض الديون مضيفا ان الحكومة قدمت مساعدات كبيرة لدعم الخدمات العامة والشركات الصغيرة والمتوسطة.

وشدد هاموند على ضرورة الاستمرار في سياسة ترشيد النفقات وخفض الديون العامة مبينا ان "كثيرين سيصابون بالذعر اذا علموا ان حجم الديون يعادل ما قيمته 65 الف جنيه استرليني (90 الف دولار) لكل أسرة بريطانية".

واضاف ان اجمالي الديون وصل حاليا الى 8ر1 تريليون جنيه (49ر2 تريليون دولار) او ما يعادل 5ر86 بالمئة من اجمالي الدخل السنوي للبلاد معتبرا ان هذا المستوى من الديون "غير امن" ويجب ان يجنب وصوله إلى نسبة 100 بالمئة.

ومن المقرر ان يقدم هاموند غدا الثلاثاء تحديثا لبيانات نفقات الدولة وتوقعات النمو الاقتصادي والميزانية للسنة المالية المقبلة التي تبدأ مع بداية ابريل.